# الحوزة العلمية وحركة الإصلاح

السيد محمدباقر الحكيم

## مناهج الإصلاح

إنّ حركة الإصلاح في الحوزات العلمية ـ في تقويم عام لها ـ سارت ضمن منهجين رئيسيين، قد يلتقيان في بعض المفردات والمصاديق ولكنهما يختلفان بشكل رئيسي في المنطلقات الأساسية والتصور العام.

**المنهج الأول**: هو الانطلاق بالإصلاح من النظرية الإسلامية عقائدياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً وأهدافها ومن قضايا الأمة الرئيسية المعاشة وهمومها العامة الفعلية ذات العلاقة بتلك الرؤية، ويتحرك الإصلاح بعد ذلك على المفردات والمصاديق المختلفة والكثيرة ذات العلاقة بهذه القضايا والهموم، والتي تمثل بتفاصيلها مصاديق لمعالجة وتناول تلك القضايا والهموم، وتصب في خدمة الأهداف الكلية.

كما أن النظرة العامة في هذا المنهج هي نظرة كلية وشمولية تؤمن بالترابط الموضوعي والعلاقة التركيبية، والتأثيرات المتبادلة الإيجابية أو السلبية بين المفردات والأجزاء والمصاديق.

**المنهج الثاني**: الانطلاق بالإصلاح من مفردات المشاكل القائمة في المجتمع الإنساني وتفاصيلها الجزئية لمعالجتها واحدة بعد الأخرى ضمن النظام القائم والواقع المعاش، وحسب الإمكانات الميسورة في هذا الشخص وهذه الجماعات والأولويات في فهم المشكلة وحجمها وأهميتها في المجتمع أو دورها في الإصلاح العام.

والنظرة في هذا المنهج نظرة تجزيئية وهي قد ترى ـ في أحسن الحالات ـ أنّ إصلاح الأجزاء والمفردات والمصاديق وضم بعضها إلى الآخر يؤدي في النهاية إلى إصلاح الكل، لأنّ الكل هو مجموع هذه الأجزاء، أو إنها ترى أنّ الميسور من الإصلاح أو الممكن منه هو الإصلاح الجزئي في هذه المفردة أو تلك، لأنّ الإصلاح العام متعذر.

ومن الواضح أنّ هذين المنهجين قد يلتقيان في الاهتمام بهذه المفردة أو تلك إلّا أنّهما يختلفان ـ كما ذكرنا ـ بينهما بصورة أساسية في المنطلقات في فهم عملية الإصلاح والنظرة العامة للأشياء، أو التقدير للظروف السياسية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أنّ حركة الإصلاح في الحوزة العلمية شهدت في تاريخها المعاصر كلا المنهجين، ووجد كل واحد منهما رجاله وشخصياته من الناحية الخارجية والظاهرية التي يمكن استكشافها من خلال السلوك والمواقف مع قطع النظر عن الجانب الخفي المتمثل بالنوايا أو

المتبنيات العقائدية الواقعية.

وهنا لابدّ أن نسجل هذه الملاحظة المهمة في تقييمنا للحركات الإصلاحية وفهمنا لها، وهي أنّ الحركة الإصلاحية تارة تكون من خلال المفاهيم والشعارات المطروحة من قبل أصحابها وأخرى من خلال الجهد الواقعي المبذول في تحقيق الإصلاح خارجياً وحجم الموقع والمسؤولية والضغوط والتضحيات التي يتحملها رجل الإصلاح أو الجماعة، حيث إنّ طرح المفاهيم والشعارات قد يكون في بعض الظروف أمراً ميسوراً وسهلاً خصوصاً في زمن الحريات، ولكن المهم هو تطبيق وتنفيذ وإنزال هذه المفاهيم والشعارات إلى الموقع العملي.

وبقطع النظر عن كل ذلك نجد أيضاً في كل من المنهجين السابقين اتجاهين على مستوى الواقع العملي.

**أحدهما**: الاتجاه الذي كان يرى أنّ الإصلاح العام أو الخاص يمكن أن يتم عملياً ضمن إطار الحوزة العلمية وفي داخل جهازها ومن خلال مؤسساتها ونشاطاتها وامتداداتها في الأمة.

**والآخر**: الاتجاه الذي كان يرى ـ لسبب أو لآخر ـ أنّ الأفضل أن يكون الإصلاح خارج إطار الحوزة العلمية[1] سواء كان منطلقاً منها برجالها أو منطلقاً من خارجها.

والخط الفاصل بين هذين الاتجاهين، الذي يحدد الهوية لهذين الاتجاهين، هو الخط الذي يبدأ من نقطة: أن العمل الإصلاحي هل هو عمل يرتبط بالحوزة ارتباطاً عضوياً بحيث يكون مؤسسة من مؤسساتها وفي إطار الحوزة العلمية أو لا يكون كذلك؟ إذ قد يشترك كل منهما في الأهداف وفي مجالات العمل والحركة أو في الأساليب.

بهذا الشرح، نجد أمامنا من الناحية الواقعية أربع فرضيات للإصلاح:

## الإصلاح الكلي والحوزة العلمية

**الفرضية الأولى**: الحركة الإصلاحية في الحوزة العلمية التي كانت تريد للحوزة ومؤسساتها أن تتحول إلى إطار عام للعمل الإسلامي يستوعب أوساط الأمة كلها تنظيمياً، وفي الوقت نفسه تتبنى هموم الأمة وقضاياها المصيرية وتعمل من أجل إصلاح المجتمع والأوضاع العامة للأمة بكل مفرداتها ومصاديقها، وتهتم بعد ذلك بالمفردات التفصيلية من هذا المنطلق والمنظار.

ويمكن من أجل توضيح هذه الفرضية، ذكر بعض الخطوط الرئيسية العامة لهذه الحركة الإصلاحية على مستوى «الإطار» و«الهموم والقضايا المصيرية» التي تبنتها واهتمت بها وفي حدود الظروف التي عشناها في العصر الحاضر، خصوصاً بعد النكسة التي أصابت حركة الإصلاح في الحوزة بعد ما يعرف بـ«ثورة العشرين»[2] وقيام ما يسمى بالحكم الوطني آنذاك بنفي المراجع والعلماء وإخراجهم من العراق إلى مناطق مختلفة وبالخصوص إلى إيران[3].

### المرجعية هي الإطار التنظيمي للإصلاح

أما على مستوى الإطار والشكل التنظيمي فنجد النقاط التالية:

(١) اعتماد نظرية ولاية الفقيه والحاكم الشرعي في القيادة الإسلامية، المتمثل بالمجتهد العادل الجامع للشرائط، حيث كان مراجع الدين يلتزمون بهذه الولاية بمستويات مختلفة ويستندون فيها إمّا إلى النصوص الدينية من الكتاب والسنّة، أو إلى العقل ودليل الحسبة وضرورة إقامة الحكم الإسلامي حفاظاً على كرامة الدين وعزته وعلى عقيدة المسلمين، وأنّ الفقيه يمثل القدر المتيقن الذي يتولى ذلك. كما أنّهم كانوا يمارسون هذه الولاية والدور عملياً في حدود المجالات التي تنالها يد الفقيه وقدرته.

(٢) المرجعية الدينية هي الإطار الأفضل للعمل الإسلامي ونشاطاته، وهو إطار تنظيمي يعتمد على العلاقات المباشرة مع الأمة من ناحية وتربية وإعداد الحواريين والمصطفين ليقوموا بدور تنظيم الأمة وتوعيتها وإيجاد النوع والمستوى الآخر من العلاقات والارتباط[٤].

(٣) الوسط الحوزوي والوكلاء وأمثالهم يشكلون حلقة الوصل الطبيعية الأخرى غير المباشرة بين الأمة والقيادة الإسلامية، ويمكن للمؤسسات الأخرى كالجمعيات والمنظمات ذات الأهداف المختلفة القيام بهذا الدور أيضاً في أوساط معينة وتجاه أهداف محدودة.

(٤) استقلالية المرجعية الدينية وأجهزتها عن الحكومات والأنظمة من ناحية وعن التأثيرات الخارجية سواء كانت قوى محلية أو كانت تنظيمات حزبية أو غير ذلك من المؤثرات والضغوط، وذلك من أجل الاحتفاظ بالقدرة على اتخاذ القرار الصحيح والإبقاء على قدسية المرجعية ونقائها بعيداً عن الظنون والريب والشكوك.

## أهداف الإصلاح وهمومه

وأما على مستوى الهموم والأهداف والقضايا المصيرية، فيمكن أن نلاحظ النقاط التالية:

(١) تعبئة الأمة روحياً وسياسياً للمشاركة والمساهمة الفعّالة في عملية الإصلاح العامة وإخراجها من عزلتها النفسية والسياسية المفروضة، وقد فرضت عليها هذه العزلة لعدة أسباب نذكر منها:

أ ـ التراكمات التاريخية للحكومات الجائرة المستبدة وخصوصاً الحكم العثماني في العراق حيث أصبحت أكثرية أبناء الشعب العراقي وهم من أتباع أهل البيت عليهم‌السلام يعيشون في عزلة تامة عن العمل السياسي العام لأنهم كانوا يعيشون ويعاملون معاملة الأقليات المضطهدة في الدولة العثمانية.

والأقليات ـ في أحسن حالاتها ـ تفكر في تنظيم وإصلاح أوضاعها الخاصة والتعايش الإيجابي مع الحكم والأوضاع العامة، لشعورها ـ عادة ـ بالعجز في قدرتها على الإصلاح في المجال العام.

ب ـ تداعيات الإحباط الشعبي العام بعد فشل «ثورة العشرين» حيث كان أتباع أهل البيت عليهم‌السلام وهم الأكثرية، هم الذين قاموا بالثورة وتحملوا تضحياتها وآلامها، وكان نصيبهم منها هو المطاردة والتشريد لقادتهم وعلمائهم، والحرمان سياسياً وثقافياً واقتصادياً لجماعتهم

والإبعاد عن الإدارة والحكم والمواقع الحسّاسة، وذلك تحت ضغط السياسات الاستعمارية للبريطانيين ونفوذهم السياسي.

ج ـ عدم وجود الرؤية السياسية الشاملة للأوضاع الاجتماعية وملابساتها وظروفها والقوى المؤثرة فيها. حيث كان التصور السائد آنذاك أنّ البديل الطبيعي للحكم الأجنبي هو قيام حكم إسلامي وطني يضمن الحقوق الطبيعية لجميع أبناء الأمة شيعة وسنة عرباً وأكراداً وتركماناً وفرساً وأقليات أخرى، ولكن العلماء عندما وجدوا أنّ هناك بديلاً آخر للحكم الأجنبي الكافر المباشر هو الحكم الأجنبي غير المباشر من خلال الوصاية والمعاهدات بدأوا يتراجعون في حركتهم الإصلاحية بمجرد تكشف الأوضاع السياسية عن هذه البدائل الأخرى والأهداف الخبيثة وأساليب المكر والخداع للإنجليز وعملائهم المحليين.

ولاشك أنّ التعبئة العامة للأمة سياسياً وروحياً لها دور أساس في إيجاد الإصلاح وإحداث التغيير لأنّ الأمة هي الموضوع والأداة لهذا التغيير والإصلاح.

(٢) الاهتمام بقضايا العالم الإسلامي الكبرى: مثل قضية الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية لقوى الكفر الدولي والاستكبار العالمي التي نسمّيها بالاستعمار.

ومثل قضية المحافظة على وحدة الأمة الإسلامية أو العربية على الأقل سياسياً ومحاولات الاستكبار العالمي لزرع الشقاق والاختلاف والصراع بين أطراف العالم الإسلامي والعالم العربي، كل ذلك بعد سقوط الدولة الإسلامية الواحدة.

ومثل قضية فلسطين ومحاولة اقتطاع هذه المنطقة الحساسة من العالم الإسلامي والعربي وتغيير هويتها لأسباب وأهداف عديدة ترتبط بالهيمنة الأجنبية واستضعاف المسلمين وفرض الإحساس بالضعف والدونية والتبعية على الأمة الإسلامية.

ومثل قضية الغزو الثقافي العقائدي من خلال حملات التبشير بالمسيحية الغربية والشرقية والفكر الوجودي اللاديني والتحلل الأخلاقي، أو الغزو الثقافي السياسي من خلال التيارات الفكرية السياسية الماركسية، أو الرأسمالية الغربية، أو الاشتراكية، أو القومية العنصرية وغيرها من الحركات الفكرية.

(٣) المحافظة على الوعي الديني والالتزام العقائدي والسلوكي في أوساط الأمة الإسلامية الواحدة: مثل المحافظة على العلاقات الداخلية بين الجماعات المتعددة للأمة؛ كالعلاقات المتكافئة بين السنّة والشيعة خصوصاً في ظل التحولات الجديدة في الأوضاع الاجتماعية حيث برزت الحاجة الملحة إلى تطوير هذه العلاقات إلى علاقات تفاهم وتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.. أو قضية تطوير الوعي الديني للمناطق المستضعفة دينياً في أطراف العالم الإسلامي التي وصلت إلى مستويات دنيا من التخلف والضياع وأخذت تتعرض إلى أخطار الارتداد عن الإسلام، أو الجماعات المسلمة التي كانت تعيش المحاصرة أو العزلة الثقافية

والسياسية المفروضة بسبب ظروف الاضطهاد والقهر المذهبي والديني كالعلويين في سوريا الكبرى والبكداشية في تركيا، والشبك في العراق، وغيرهم في مناطق آسيا وإفريقيا، وكذلك رعاية الحركة الإسلامية والدفاع عن وجودها وغير ذلك من الشؤون.

(٤) المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية المهضومة للأكثرية الساحقة لأبناء الشعب بسبب الاستبداد الطائفي أو القومي أو السياسي، ومحاربة الظلم الاجتماعي والتمييز العنصري والطائفي والطبقي والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاه الاقتصادي، والحريات العامة، وتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاجتماعية، خصوصاً بعد أن تحولت الأنظمة التي أقامها الاستعمار العسكري والسياسي إلى حكومات تدعو إلى تطبيق الأنظمة الوضعية الأوروبية وتقليص دور الشريعة الإسلامية في الحياة العامة.

(٥) تطوير مناهج التربية والتزكية والتعليم والتثقيف العام بما يتناسب والأوضاع المدنية الجديدة والتطور العلمي للمضمون الثقافي وللأساليب والوسائل، وذلك في مجالات المدارس والمساجد والأماكن الدينية، كالعتبات المقدسة والحسينيات والتكايا، والمنبر الحسيني والمراكز الثقافية، والمكتبات، والاحتفالات، والكتاب، والمجلّة، والصحيفة، وقنوات الإعلام العامة، وغيرها من الوسائل.

(٦) المحافظة على العلاقة الروحية والمعنوية والعلمية بين الحوزة العلمية ومؤسساتها الدينية والثقافية ونشاطاتها الاجتماعية من ناحية، والأوساط المثقفة الجديدة في الأمة كالجامعات والمراكز العلمية والخريجين والطلبة والمعلمين والكتّاب والباحثين والأدباء وغيرهم من ناحية أخرى.

فإنّ هذه الأوساط كانت في السابق تشكل جزءاً من الحوزات العلمية أو تابعة لها، ولكن بسبب التطور المدني والاجتماعي أصبحت هذه الأوساط تشكل وجوداً واسعاً ومستقلاً ينافس الحوزات العلمية، بل مرشحاً لمعارضتها ومواجهتها تحت شعار «العلمنة» واللادينية وانفصال العلم عن الدين.

إنّ هذه القضايا كانت ولازالت تشكل عناوين بارزة ومهمة في الأهداف والهموم والمسؤوليات للفرضية الأولى في الإصلاح.

وهذه الفرضية تعبّر عن الاتجاه الأول الذي ينطلق من الإصلاح في الحوزة العلمية ومؤسساتها ويلتزم بالمنهج الأول الذي ينظر إلى الإصلاح نظرة عامة شمولية.

## شهود حركة الإصلاح الكلي

ويمكن أن نجد شاهداً ومصداقاً لهذه الفرضية، ولكنه يتصف بالبدائية والغموض في الحركة الإصلاحية التي قادها علماء النجف الأشرف في ثورة العشرين للحصول على الاستقلال وإقامة الحكم الإسلامي في العراق، وفي حركة المشروطة في إيران للقضاء على الاستبداد وتقييد الحاكم بالنظام الإسلامي

والمؤسسات الدستورية التي تشكل ضمانة في الالتزام بالنظام الإسلامي من ناحية والمصالح العامة التي يرتبط بها من ناحية أخرى.

ولكن نلاحظ هنا وجود الاختلاف الكبير بين رموز هذه الحركة الإصلاحية في وضوح التصور أو شموليته لهذه التفاصيل أو تلك، الأمر الذي أدّى إلى ظهور الاختلاف الشديد بينهم في المواقف إلى حد التعارض أو إلى حدوث تراجعات وإحباطات واسعة.

وكذلك نجد شاهداً في الحركة الإصلاحية التغييرية التي قادها الإمام الحكيم رضوان‌الله‌عليه في العقدين الثامن والتاسع من القرن الهجري السابق (١٣٧٠ ـ ١٣٩٠)، التي يمكن أن نجد فيها الإطار التنظيمي، وكل هذه العناوين والقضايا والهموم والمسؤوليات وأكثر المصاديق والمفردات التي أشرنا إليها.

وقد كان مما يميّز هذا الشاهد من الحركة الإصلاحية هو وضوح الرؤية فيها في الانتماء إلى الحوزة العلمية ومؤسساتها أولاً، والنظرة الشمولية الواسعة للقضايا ولجوانب الإصلاح ثانياً، وموقع المرجعية الدينية العامة من حركة الإصلاح ثالثاً، والاعتبار والاستفادة من التجارب السابقة التي عاشها الإمام الحكيم في حركة الجهاد وثورة العشرين رابعاً، وفي التمييز بين التيارات السياسية العلمانية واللادينية باتجاهاتها المتعددة والتيار الإسلامي خامساً.

وأيضاً يمكن أن نجد شاهداً على هذه الحركة الإصلاحية بصورة أوضح ـ مضافاً إلى الرؤية ـ في النتائج والآثار وذلك في الحركة الإصلاحية التي قادها الإمام الخميني رضوان‌الله‌عليه والتي تمكنت من أن تحقق أهدافها بشكل واضح وواسع وكبير في هذا العصر على مختلف المستويات، حيث انطلقت من الحوزة العلمية وتمسكت بها وبمبادئها وتبنت كل هذه الشعارات والهموم وتحملت كل هذه المسؤوليات.

إنّ المقارنة بين هذه الشواهد الأربعة وبيان تفاصيل الارتباط بينها ومدى انطباق الفرضية المذكورة عليها بشكل واضح يحتاج إلى بحث واسع لا يستوعبه هذا المقال[٥].

ولكن أصل الارتباط بينها في المنهج والاتجاه أمر واضح يمكن إدراكه بمجرد المطالعة السريعة للشعارات وطبيعة الاهتمامات والمنطلقات والأعمال التي قامت بها هذه الحركات.

وبهذا الصدد قد يحسن الإشارة إلى حديث سمعته من الإمام الخميني مباشرة في تقييم وضع الحركة الإصلاحية التي كان يقودها الإمام الحكيم، قال قدس‌سره: «إنّي كنت أتوقع قيام الحكم الإسلامي في العراق قبل إيران، وذلك من خلال ما شاهدته من تحول كبير في أوساط الأمة».

## الحوزة والإصلاح التجزيئي

**الفرضية الثانية** في الحركة الإصلاحية هي الالتزام في اتجاه الإصلاح بالحوزة العلمية ومؤسساتها وهو الاتجاه الأول في الإصلاح، ولكن على أساس المنهج الثاني وهو اختيار المفردات المهمة في الحوزة ومؤسساتها من أجل تحقيق الإصلاح فيها. ومن خلال تجميع المفردات المتعددة يمكن أن يتحقق ـ في أفضل

الأحوال ـ تحول كبير في المجتمع بما للحوزة من أهمية ودور مؤثّر في الأوساط الإسلامية، ولاسيما أوساط أتباع أهل البيت عليهم السلام.

ومن أجل توضيح هذه الفرضية يمكن أن نذكر العناوين والمفردات المهمة التي عاصرناها في مثل هذه الحركة الإصلاحية على مستوى الحوزة نفسها أو على مستوى الأمة.

أما على مستوى الحوزة فيمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

(١) مناهج الدروس في الحوزة العلمية، وإحياء علوم الفلسفة والكلام والتفسير والأخلاق والتاريخ والرجال، واللغات الأجنبية، والفقه المقارن.

(٢) تنظيم الدروس وإيجاد صيغة الامتحان ووضع الضوابط للمراحل التعليمية والأساتذة والمعلمين.

(٣) تنظيم الموارد المالية وتطويرها والعمل على إيجاد ضمان مالي للطلبة من خلال تعيين الرواتب وتأمين السكن.

(٤) تطوير وتسهيل الكتب والنصوص التعليمية.

(٥) تطوير المنبر الحسيني والخطابة للعلماء والمبلغين.

(٦) تطوير وتنشيط حركة التبليغ وإرسال البعثات التبليغية في مناطق الفراغ أو الحج واستخدام الأساليب الجديدة في التبليغ والنشر، كإصدار المجلّات والمنشورات والدوريات وتبسيط المفاهيم الدينية وشرحها.

وأما على مستوى الأمة، فيمكن أن نلاحظ النقاط التالية:

(١) تنزيه الشعائر الحسينية وتطويرها من حيث الأداء والمضمون.

(٢) الانفتاح على أوساط المذاهب الإسلامية، علماء ومثقفين ومفكرين وأدباء بهدف التقريب المذهبي والتعاون المشترك.

(٣) إيجاد المؤسسات المساندة المختصة للقيام بالأعمال والنشاطات الخاصة كمؤسسات النشر والتحقيق أو المكتبات العامة أو الأعمال الخيرية.

(٤) تعمير العتبات المقدسة وتنظيمها وإيجاد المساجد والحسينيات في مناطق التجمعات الشعبية ونشرها وتشجيعها، وكذلك تشجيع الشعائر الدينية كصلاة الجماعة والدعاء والزيارة والاحتفال بذكريات الإسلام وأهل البيت عليهم السلام.

(٥) محاربة الفئات الضالة في الأمة الإسلامية ـ عقائدياً ـ كالبهائية والوهابية والنواصب والغلاة، وكذلك حركات التبشير المسيحي أو المجموعات المتحللة والتيارات الفكرية والسياسية المنحرفة وغيرها.

(٦) تأسيس المدارس الدينية الحديثة التي تجمع بين المنهج العام والتربية الدينية الخاصة، وكذلك المؤسسات الثقافية الحديثة الدينية كالمنتديات والجمعيات والدراسات التأهيلية.

## شهود حركة الإصلاح التجزيئي

ولعلّ من أبرز الشواهد والمصاديق لهذه الفرضية ـ الثانية ـ في الحركة الإصلاحية، هي الحركة الإصلاحية التي قادها المرجع الكبير آية

الله العظمى السيد البروجردي رحمة‌الله‌عليه الذي كان يبدي من خلال مجموع أعماله ونشاطاته العامة الاهتمام الخاص بهذه الأهداف والعناوين، مثل الاهتمام بعلوم الحديث، والرجال، والأخلاق، والتفسير، وإن كانت له تحفظات على علم «الفلسفة».

وكذلك الانفتاح على دراسة المذاهب الإسلامية الأخرى، بحيث كان يرى أنّ ذلك أمر ضروري في الاجتهاد، ونشطت بتشجيعه حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية وأسست دار التقريب في القاهرة التي كان يساندها شخصياً.

واهتمّ بشكل خاص في تنظيم الدروس وتأكيد فكرة الامتحانات العامة في الحوزات العلمية، وكذلك تطوير الدعم المالي والاهتمام بموضوع بناء المدارس وتأسيس المكتبات وإحياء التراث، وإرسال البعثات التبليغية حتى إلى أوروبا، ومحاربة البدع والضلالات.. إلى غير ذلك من النشاطات الإصلاحية العامة.

ولكنه ـ مع كل ذلك ـ بقي متمسكاً بموقفه السلبي في موضوع العمل السياسي وعدم القيام بالدور الرئيسي فيه، مع أنّ عهده شهد تطورات مهمة في الحياة السياسية وهي التغييرات بعد الحرب العالمية الثانية مثل قضية فلسطين وسقوط البهلوي رضا شاه وظهور التيارات الماركسية والقومية، وأحداث تأميم النفط في حكومة «مصدق»، ونشوء الحركة الإسلامية في إيران ونشاطها الكبير، وهي حركة «نواب صفوي» و «منظمة فدائيان إسلام» إلى غير ذلك، وسقوط الملكية في مصر والعراق.. إلى غير ذلك من الأحداث المهمة، حيث لم يعرف له موقف أو عمل واضح تجاه هذه القضايا.

بل إنّ المرجعية الدينية في النجف الأشرف (الإمام الحكيم) كان لها موقف واضح ضد تأسيس العلاقات بين نظام الشاه والكيان الصهيوني في فلسطين، ولم يسجل مثل هذا الموقف للمرجع الكبير السيد البروجردي، وكذلك نجد احتجاج المرجعية في النجف الأشرف (الإمام الحكيم) على قيام نظام عبدالناصر بإعدام السيد قطب ورفاقه، ولم يسجل مثل هذا الموقف ـ بحسب اطلاعي ـ لمرجعية السيد البروجردي على إعدام السيد نواب صفوي ورفاقه مع وجود الفرق الواضح لصالح الشهيد السيد نواب صفوي.

كما يمكن أن نجد شاهداً آخر مماثلاً لذلك هو حركة الإمام الخوئي رضوان‌الله‌عليه الإصلاحية التي كانت تتسم إلى حد كبير بنفس المواصفات التي كانت عليها مرجعية السيد البروجردي.

وهنا نلاحظ لصالح الإمام الخوئي، أنّه كان قد ساند أو شارك في البداية مع بقية علماء النجف في مواقفهم السياسية ضد الشيوعية وفي الحركة الإصلاحية العامة في العراق، وكذلك مع الحركة الإصلاحية التي قادها الإمام الخميني في إيران، ولكنه توقف عن ذلك في مرحلة متأخرة. ثم شارك بشكل فاعل في انتفاضة شعبان ١٤١١ هـ. حتى اعتقاله وجميع أصحابه وتغييبهم بسببها، إلى آخر ما جرى من أحداث لازلنا نعيشها، ولكنه تراجع بعد ذلك.

إنّ ذلك كلّه قد يلقي ضوءاً على خلفية مواقف

الفرضية الثانية من الحركة الإصلاحية، وبالنسبة إلى الإمام الخوئي على الأقل بحيث يمكن أن يقال إنّ الفرق في بعض الحالات بين الأشخاص ليس في الرؤية والتصور النظري للإصلاح، بل الفرق في تقدير الموقف وتقدير المصالح والمفاسد المترتبة من ناحية، وفي تشخيص القدرة والإمكانات المتوافرة للحركة الإصلاحية من ناحية أخرى.

وهذا الموضوع يحتاج إلى تحقيق واسع ومتابعة جدّية لها مجال آخر للبحث.

## الإصلاح الكلي خارج الحوزة

**الفرضية الثالثة** في الحركة الإصلاحية هي الالتزام بالمنهج الشمولي الكلي في الإصلاح، ولكن من خارج الحوزة العلمية، وإن كان يقوده رجال من الحوزة العلمية، وهذه الحركة الإصلاحية كانت معنية بالدرجة الأولى بإصلاح الأوضاع السياسية العامة، ويكون اهتمامها بالحوزة ومفرداتها فضلاً عن المفردات الأخرى في الأمة بدرجة أقل حسب ما تقتضيه الظروف أو تفرضه أساليب العمل وتوفير الإمكانات.

ولذلك كانت تركز اهتمامها في النقاط الأربع الأولى التي ذكرناها في الفرضية الأولى بالقدر الذي يرتبط بالوضع السياسي العام، ولم تكن تولي القضايا ذات الطابع الديني المحض اهتماماً خاصاً إلّا بقدر ما يسمح لها في التحرك في الأمة وتعبئة طاقاتها. كما أنّها كانت تستخدم ـ أحياناً ـ المؤسسات الدينية والنشاطات الشعائرية العامة كالاحتفالات والمجالس الحسينية المرتبطة بالحوزة تقليدياً واجهاتٍ لأعمالها ونشاطاتها أو مراكز تنطلق منها.

ولعلَّ من أبرز الشواهد لمصاديق هذه الفرضية هي الأحزاب الإسلامية التي أسسها علماء الإسلام أو التي ارتبطت بهم بشكل أو آخر.

مثل جمعية النهضة الإسلامية التي أسسها العلّامة السيد محمدعلي بحر العلوم والعلّامة الشيخ محمدجواد الجزائري وآخرون أثناء حركة الجهاد ضد الاستعمار الإنجليزي والتي ينسب إليها أو لبعض أفرادها ثورة النجف الأولى التي بدأت بقتل الحاكم الإنجليزي في النجف سنة ١٣٣٨ هـ، وانتهت الثورة بمحاصرة النجف وتسليم الثوار بعد مناوشات وقتال شديد.

ومثل حركة فدائيان إسلام في إيران التي قادها العلّامة السيد نوّاب صفوي وبرعاية ودعم من آية الله السيد أبي القاسم الكاشاني، وانتهت بعد ذلك بعمليات الإعدام التي نفّذها حكم الشاه ضدّهم بعد حوادث حركة «مصدَّق» وفشلها ورجوع الشاه تحت حراب الجيش الإيراني والحكم العسكري للجنرال زاهدي.

ومثل حركات إسلامية أخرى في العراق كحركة الشباب المسلم والعقائديين ثم حركة الدعوة الإسلامية التي شارك في تأسيسها بعض العلماء والتي تطورت بعد ذلك إلى حزب الدعوة الإسلامية.

وحركة أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) التي أسسها العلّامة السيد موسى الصدر في لبنان، وكذلك حركة «حزب الله» الأخيرة في لبنان.

ومع قطع النظر عن الملابسات التي أحاطت

ببعض هذه الحركات أو التطورات التي انتهت إليها أو الاختلاف بينها في الحجم والأهمية والآثار، إلّا أنّ الطابع الإصلاحي العام لها كان يصنّفها في الفرضية الثالثة، حيث إنّها حركات كانت تبدأ من العلماء والحوزة العلمية ولكنها ليست مؤسسة من مؤسساتها ولا تعمل ضمن إطارها وتشكيلاتها العامة. كما أنّ منهجها كان منهجاً شمولياً يهتم بالقضايا الرئيسية ويحاول معالجة القضية السياسية الاجتماعية بشكل أساس.

## الإصلاح التجزيئي خارج الحوزة

الفرضية الرابعة في الحركة الإصلاحية هي التركيز على مفردات المشاكل ومصاديق الإصلاح ومحاولة حل المشاكل ومعالجة الفساد، ولكن من خلال المؤسسات في خارج الحوزة العلمية وأجهزتها، كما كان يقودها في أكثر الأحيان رجال من الحوزة العلمية أو من المرتبطين بمؤسساتها وأجهزتها.

وقد اهتمت هذه الحركة الإصلاحية بمجالات عديدة وبشكل تجزيئي، ولكن نلاحظ أنّ هناك مجالات ثلاثة حظيت باهتمام أكبر في مثل هذه الحركة الإصلاحية، وهي مفردات تكاد تستوعب غالبية المساحة التي كانت تتحرك فيها هذه الحركة الإصلاحية:

**الأول**: مجال التربية والتعليم من خلال تأسيس المدارس النظامية وتطوير المناهج الدراسية في الشكل والمضمون والكتب التعليمية الدراسية، أو تيسيرها للدارسين.

**الثاني**: مجال النشر والتأليف والتبليغ وإحياء التراث الإسلامي وتطوير عرضه وتيسير تناول مفاهيم الإسلام والأحكام الشرعية وتحمل مسؤولية الدفاع عن أفكاره وعقائده ورؤاه.

**▣ إنّ الحركة الإصلاحية تارة تكون من خلال المفاهيم والشعارات المطروحة من قبل أصحابها، وأخرى من خلال الجهد الواقعي المبذول في تحقيق الإصلاح خارجياً وحجم الموقع والمسؤولية والضغوط والتضحيات التي يتحملها رجل الإصلاح أو الجماعة.**

**▣ إنّ التعبئة العامة للأمة سياسياً وروحياً لها دور أساس في إيجاد الإصلاح وإحداث التغيير.**

**▣ إنّ الإصلاح في المجتمع الإسلامي وإن كان يبدأ من إصلاح النفوس البشرية، ولكن الإصلاح الكامل لا يمكن أن يتم بدون أن يتم تحقيق الإصلاح في الأوضاع السياسية والاجتماعية للجماعة والأمة.**

**الثالث** : مجال الرعاية الاجتماعية للفقراء والضعفاء والأوساط المستضعفة.

وبالرغم من أنّ الفرضية الثانية من الحركة الإصلاحية كانت تتداخل في حركتها مع هذه الفرضية الرابعة، إلّا أننا نلاحظ أنّ مساحة كبيرة نسبياً كانت مجالاً لحركة هذه الفرضية وحدها.

ونجد أمامنا شواهد عديدة في عالمنا الإسلامي لهذه الحركة الإصلاحية، وذلك في الجمعيات الإسلامية التي أسست للاهتمام بالمجالات المذكورة أعلاه أو غيرها، مثل جمعية المدارس الجعفرية في بغداد وقبلها جامعة أهل البيت أيضاً وجمعية الصندوق الخيري في بغداد وجمعية المدارس الجعفرية في صور والمدارس المحسنية في دمشق ومدرسة الغري في النجف الأشرف والمدارس العلوية في طهران وصناديق قرض الحسنة في إيران ودور النشر في النجف وطهران ولبنان وغيرها من المصاديق والمفردات.

لقد كان لكل هذه الفرضيات رجالها الأفذاذ المخلصون ـ المعروفون أو المجهولون ـ الذين تحملوا أعباء المسؤولية الكبيرة وواجهوا المصاعب والمحن والآلام التي يواجهها المخلصون المصلحون كسنّة من سنن التاريخ الإنساني وقدّموا خدمات عظيمة للإسلام والمسلمين، ومن ثم للإنسانية كلّها ولهم مراتبهم وأجرهم عند الله تعالى.

وقد كان بعض هؤلاء الرجال المخلصين يقوم بأدوار متعددة ويبادر إلى كل فرصة سانحة ويتحرك في هذا المجال وذاك؛ لأنّ هدفه هو التقرب إلى الله تعالى وتحقيق الأهداف الصالحة.

## أسماء بارزة في الحركة الإصلاحية المعاصرة

وقد كانت هناك أسماء بارزة ـ غير من ذكرنا ـ تردد صداها في الحوزات العلمية وفي أنحاء العالم الإسلامي بشكل واسع أو محدود وبمستويات متفاوتة.

ومن جملة هذه الأسماء المرحوم العلّامة آية‌الله الشيخ محمدحسين كاشف الغطاء الذي كانت له فعاليات متميزة على مستوى العالم الإسلامي والأوضاع السياسية، مضافاً إلى مبادراته الخاصة المتميزة في بعض كتاباته مثل تحرير المجلّة والدعوة الإسلامية والمثل العليا في الإسلام وغيرها.

وكذلك العلّامة آية الله الشيخ محمدجواد البلاغي الذي كانت له فعاليات واسعة ومتميزة أيضاً على مستوى العالم الإسلامي في مجال مواجهة الحملات التبشيرية وتطوير الشعائر الحسينية وتيسير تفسير القرآن المجيد.

وآية الله العلّامة محمدحسين الطباطبائي صاحب كتاب تفسير الميزان، الذي كان لكتبه في الفلسفة والعقيدة والتاريخ دور كبير في الثقافة الإسلامية بحيث تكوّنت من حركته مدرسة فكرية مؤثرة وفاعلة لها طلابها الكبار أمثال الشهيد العلّامة المطهري.

والعلّامة آية الله العظمى الشهيد السيد محمدباقر الصدر المفكر الإسلامي والمرجع الديني الذي كان له دور التنظير في مختلف مجالات الفكر الإسلامي، كما كان له دور الممارسة الإصلاحية الشمولية العامة والتي بدأها على أساس الفرضية الثالثة، ثم تطورت إلى

الفرضية الأولى والاستمرار على نهج الحركة الإصلاحية التي قادها الإمام الحكيم ثم تطورت حركته بعد انتصار الثورة الإسلامية فجاءت منسجمة مع الحركة الإصلاحية للإمام الخميني وقد ضمخها بمداده العلمي ودمائه الزكية الشريفة.

مضافاً إلى أنه مارس شخصياً أدواراً عديدة في الإصلاح على مستوى المفردات والمصاديق تحركت في مناهج التدريس[٦] وتنظيم الحوزة وفي المدارس الأكاديمية وفي العمل السياسي المنظم وفي المؤسسات الحوزوية المختلفة والمتعددة الأغراض.

وكذلك العلّامة آية الله الشهيد الشيخ مرتضى مطهري، وهو خريج مدرسة العلّامة الطباطبائي والإمام الخميني والذي قام بدور عظيم في انفتاح الحوزة العلمية على الجامعة والأوساط المثقفة والتنظير للفكر الإسلامي والمساهمة الفعّالة في الثورة الإسلامية في إيران، حيث كان عضواً أو رئيساً لمجلس قيادة الثورة فيها.

والعلّامة آية الله الشيخ محمدرضا المظفر الذي كانت له مساهمات وأدوار واسعة متعددة سواء في تأسيس والتزام جمعية منتدى النشر ومؤسساتها أو تأسيس كلية الفقه أو كتابة المناهج الحوزوية أو في طرح الإصلاح على مستوى المنبر الحسيني والتعليم الديني، أو في الحضور في منتديات العالم الإسلامي.

والعلّامة الشيخ محمدتقي القمي الذي كان له دور متميّز على مستوى التقريب بين المذاهب الإسلامية والتعريف بمذهب الإمامية في أوساط المذاهب الأخرى.

والعلّامة السيد موسى الصدر الذي قاد وأسس حركة الإصلاح في لبنان في العقود الأخيرة بدعم وإسناد من المرجعية الدينية للإمام الحكيم.

والعلّامة آية الله السيد محمدتقي الحكيم الذي كان له دور متميز في تحديث المباحث الأصولية، والانفتاح على الأوساط المثقفة في العراق ولبنان ومصر، والكتابة في أصول الفقه المقارن. وهناك أسماء أخرى كبيرة لو أردنا أن نستوعبها في الحديث، فقد نحتاج إلى وقت واسع، ولكني أشرت إلى بعض النماذج المهمة لإكمال الصورة.

## ملاحظات عامة حول الحركة الإصلاحية

وفي الختام لابدّ من الإشارة إلى عدة نقاط مهمة ترتبط بحديث وبحث الحركة الإصلاحية في الحوزة العلمية:

**الأولى**: إنّ تقويم هذه الحركة وتفضيل أي منهج وفرضية منها على الآخر يحتاج إلى دراسة ميدانية مستوعبة تستند إلى الوثائق والأرقام العلمية، ولكن مع تأكيد كل ذلك يمكن أن أعبّر هنا عن تصوري الخاص الذي يعتمد على المطالعة العامة للحركات الإصلاحية من ناحية، والمعايشة الشخصية للأحداث، والفترة المهمة التي شهدتها عن كثب من خلال موقعي من مرجعية الإمام الحكيم والشهيد الصدر والثورة الإسلامية في إيران من ناحية أخرى، والتحليل الدقيق لبعضها على الأقل من ناحية ثالثة.

وهذا التصور أنّ الفرضية الأولى تمتاز

إيجابياً على الفرضيات الأخرى ليس في شموليتها وأهمية أهدافها وحجم قضاياها فحسب، بل إنّ التجربة دللت على أنّ النتائج والآثار كانت لصالحها من حيث الحجم والمضمون والأهمية والقدرة على البقاء والاستمرار.

كما أنّ حجم التضحيات والآلام والمحن والضغوط التي كانت تواجهها أكبر بكثير مما تواجهه عادة الفرضيات الأخرى للإصلاح.

ولعلّ هذا أحد الأسباب المهمة التي حملت بعض هؤلاء المصلحين على عدم التزام هذه الفرضية والتحول إلى الفرضيات الأخرى.

على أنه لا يوجد شك لديّ أنّ بعض هؤلاء المخلصين الذين لم يلتزموا هذا المنهج إنّما كان ذلك منهم لعلّة عدم وجود الفرصة لديهم أو لعدم توافر الإمكانات المطلوبة. والله هو العالم بحقائق الأمور.

**الثانية**: إنّ بعض التحركات الإصلاحية ومؤسساتها كانت تبدأ أحياناً من الحوزة ومرتبطة بها ثم تتحول ـ بسبب عوامل مختلفة ـ إلى خارج الحوزة، وذلك مثل جمعية منتدى النشر التي بدأت مؤسسة من مؤسسات الحوزة لتقوم بنشر وإحياء التراث الإسلامي ثم تطورت للاهتمام بإصلاح المنبر الحسيني والدراسة الدينية، ولكنها واجهت صعوبات انتهت بها إلى الطريق المسدود تقريباً في هذه المجالات حتى انفتحت على كسب الاعتراف الرسمي بكلية الفقه فتحولت إلى مؤسسة خارج الحوزة يقودها علماء من الحوزة وتلخصت في كلية الفقه.

وكذلك حركة أمل في لبنان فإنّها بدأت كجناح مسلّح مكمّل للحركة الإصلاحية التي قادها العلّامة السيد موسى الصدر من خلال تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي أريد له أن يمثل الطائفة الشيعية في لبنان دينياً، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة مستقلة عن المجلس المذكور.

وبعض هذه المؤسسات كانت تبدأ من خارج الحوزة ولكنها تحولت تدريجياً إلى مؤسسة ترتبط بالحوزة في حركتها وأهدافها العامة، كما هو الحال في جمعية الصندوق الخيري في بغداد التي تم تأسيسها خارج إطار الحوزة ولكنها ارتبطت تدريجياً بالحركة الإصلاحية العامة للإمام الحكيم وتوسعت في أعمالها وتنوع نشاطها وأصبحت ضمن هذه الحركة العامة.

كما أنّ هناك جمعيات ومؤسسات قامت بنشاط مهم في الحوزة ولكنها لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها الكبيرة فظلّت تراوح في مكانها، ويمكن أن نذكر لذلك مثلاً جمعية الرابطة الأدبية وجمعية التحرير الثقافي على اختلاف في مستوى الفاعلية بينهما لصالح جمعية الرابطة الأدبية.

**الثالثة**: إنّ هناك حاجة حقيقية لدراسة مستوعبة للشخصيات العلمية التي كان لها دور في حركة الإصلاح وتقويم عملهم من حيث نتائجه وآثاره الإيجابية والسلبية بشكل موضوعي وعلمي بعيداً عن العواطف والأحقاد أو المواقف المسبقة ومن أجل الاستفادة من هذه التجارب الثرة المعطاءة، وبعيداً عن المجاملات

أيضاً وما يفرضه التكريم أحياناً من قيود، فإن التكريم شيء مهم وضروري لأنه مصداق لسنة إلهية وهي شكر المنعم، ولكن التكريم لا يعني بالضرورة أن لا تكون في النتائج والأعمال سلبيات أو مستويات [مختلفة] من الأهمية، لأننا إذا كنا لانشك بإخلاص هؤلاء الرجال المصلحين ـ وهو كذلك ـ فلا يعني ذلك أنّ كل أعمال المخلصين لابدّ أن تكون مطابقة للصواب إذ لم يكونوا من المعصومين.

**الرابعة**: إنّ بعض رجال الإصلاح كان يركّز على إصلاح الحوزة العلمية، لأنه كان يرى أن الحوزة العلمية هي مفتاح الإصلاح في المجتمع الإسلامي، لأنها تمثل القيادة الشرعية الصالحة لهذا المجتمع انطلاقاً من فكرة إذا صلح العالِم صلح العالَم. وقد ورد في الأحاديث الشريفة ما يؤكّد هذه الفكرة.

ومع أنّ المحصلة الكلية من الفكر الإسلامي أنّ الإصلاح في المجتمع الإسلامي وإن كان يبدأ من إصلاح النفوس البشرية، ولكن الإصلاح الكامل لا يمكن أن يتم بدون أن يتم تحقيق الإصلاح في الأوضاع السياسية والاجتماعية للجماعة والأمة، وهذا أمر يرتبط بإصلاح الحكم والإدارة العامة للأمة، وهذا مما ينسجم مع الفرضية الأولى للإصلاح.

## الهوامش

١. قد يكون السبب في ذلك هو اليأس من إمكان إصلاح الحوزة العلمية، فيتحول الاتجاه إلى خارجها. أو السبب هو الشعور بأنّ إطار الحوزة العلمية هو إطار متخلف فكرياً وتنظيمياً لا يمكنه أن ينفتح على الأمة والأوضاع المدنية الحديثة أو يكون السبب هو عدم وجود الفرصة لرجل الإصلاح ـ لظروف خارجية ـ للتحرك من خلال الحوزة العلمية أو غير ذلك من الأسباب.

٢. ثورة العشرين هي الثورة التي قام بها أبناء الشعب العراقي بقيادة علماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء سنة ١٩٢٠ م، (أي في الخامس عشر من شعبان سنة ١٣٣٨ هـ) ضد التسلط العسكري والسياسي الإنجليزي بعد الحرب العالمية الأولى، وعرفت بهذا التاريخ لأن الحكم الوطني حاول أن يمسح هويتها الإسلامية والحوزوية بالتركيز على التاريخ المذكور.

٣. لقد قامت حكومة السعدون التي كانت تعمل تحت الانتداب البريطاني بإبعاد آية الله الشيخ مهدي الخالصي إلى الحجاز بتاريخ ٢٥ حزيران، ثم إبعاد عشرين عالماً آخر. كان بضمنهم المرجعان آية الله الشيخ النائيني وآية الله السيد الأصفهاني بتاريخ ٢٩ حزيران سنة ١٩٢٣ إلى إيران، ثم شنت حملة اعتقالات واسعة ضد العلماء والزعماء الذين كانوا يتعاطفون مع حركة العلماء بمقاطعة الانتخابات المزيفة التي كانت تجريها الحكومة السعدونية.

٤. شرحنا طبيعة هذا التنظيم والعلاقات فيه والنظرية الإسلامية في كتابنا «الجماعة الصالحة». فصل التنظيم العام.

٥. يمكن كتابة بحث حول المقارنة بين هذه الحركات الإصلاحية وبيان نقاط الاشتراك والافتراق بينها.

٦. تناولتُ أبعاد الحركة الإصلاحية للشهيد الصدر في محاضرة وحديث مستقل، نشرت خلاصته في صحيفة لواء الصدر.